Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 3 | No. 2 | Page 260 – 271 | 2024
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

ملامح نظام قضاء المظالم في عهد الإمام علي كرم الله وجهه إلى واليه الأشتر النخعي
دراسة في تاريخ الأنظمة القانونية وفلسفتها

Features of the Judicial System in the Era of Imam Ali, May Good be Pleased with him
A Study in the History and Philosophy of Legal System

محمد عبدالملك المحبشي

باحث – قسم القانون الجنائي

كلية الشريعة والقانون – جامعة صنعاء – اليمن

Mohammad Abdul-Malik Al-Mahbashi

Researcher - Department of Criminal Law
Faculty of *Sharia and Law - Sana'a University - Yemen*

الملخص:

ناقش هذا البحث دراسة لوثيقة تاريخية مهمة وموروث إنساني عظيم تمثل في تلك الرسالة التي أرسلها الإمام علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه إلى الأشتر النخعي واليه على مصر، وضع له معالم أساسية في الحكم والسياسة والقضاء وإدارة الدولة وكيفية التعامل مع الرعية، تم دراسة الجانب القضائي لهذه الرسالة لا سيما في مجال قضاء المظالم والذي يُعد الأساس الحديث للقضاء الإداري، وقد تناول هذا البحث ملامح قضاء المظالم في تلك الرسالة، وتم عرض البحث من خلال ثلاثة مباحث أساسية: أولا: مبحث الحديث عن مكانة وثيقة عهد الإمام علي للأشتر من حيث عناصرها وموضوعها وأقوال العلماء والمفكرين في مكانة الرسالة، واختيار الوثيقة لتكون من وثائق الأمم المتحدة، وتناول المبحث الثاني: الكلام حول قضاء المظالم وأهميته في تحقيق العدالة، من حيث وظيفة القضاء في تحقيق العدالة، ومفهوم قضاء المظالم، وشروط واختصاص قاضي المظالم، والطبيعة القضائية لقضاء المظالم، وجاء المبحث الثالث.

الكلمات المفتاحية: الولاية في الإسلام ، نظام القضاء ، قضاء المظالم ، القضاء الإداري الحديث.

Abstract:

This paper examines an important historical document that represents a significant human heritage: the message sent by Imam Ali, may God be pleased with him, to Al-Ashtar Al-Nakh'i, the governor of Egypt. The message outlines fundamental principles of governance, politics, judiciary, and state administration, as well as guidance on how to interact with subjects. The focus of this study is on the judicial aspect, particularly in relation to the modern foundation of administrative judiciary known as the judiciary of grievances. The paper analyzes the characteristics of the judiciary of grievances presented in the historical document, exploring three main thematic axes and drawing important conclusions and recommendations.

Keywords: Guardianship in Islam , the judicial system , the judiciary of grievances , the modern administrative judiciary.

المقدمة:

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد و على آلة وصحبه الطيبين الطاهرين وبعد:

فإن عهد الإمام علي ابن أبي طالب – رضي الله عنه– لمالك بن الحارث المعروف بالأشتر عندما ولاه على مصر وأعمالها تعد من أعظم وثائق الحضارة الإسلامية، ومن أعظم ما جاءت به العقلية العربية والإسلامية بعد عهد النبوة، وهي تمثل العقلية العظيمة للإمام علي رضي الله عنه في مجال سياسة الدولة وتُعد هذه الرسالة من أجمع كتب الإمام علي في هذا المجال تضمنت أهم مبادئ السياسية المدنية وعناصر الدولة القانونية، أو ما يسميه الفلاسفة بالمدينة الفاضلة، وهي تُعد مفخرة للحضارة الإسلامية، حيث وصلت لمبادئ سامية في مجال المدنية قبل أن تصل لها أوروبا في العصر الحديث بألف وأربعمائة سنة؛ ونظرا لذلك لم يستطع الغرب تجاهلها بل العالم كله حيث تم اعتمادها في أكبر سلطة سياسية عالمية وهي منظمة الأمم المتحدة لتكون وثيقة من وثائقها، و قد تناولت هذه الرسالة العظيمة الآراء القيمة للإمام علي في طبيعة الحكم وسياسة الدولة، ولا شك أن من أهم وظائف الحكم هي إقامة العدل بين الناس عن طريق

القضاء وتزداد أهمية العدل عندما تكون الخصومة بين طرفين غير متكافئين، وهي أن تكون بين أحد الرعية وبين أصحاب النفوذ والسلطة والبأس في الدولة، وهنا تأتي أهمية تحقيق العدالة وإنصاف المظلوم وستكون هنا صعوبة في إقامة العدل وهو ما يعرف بقضاء المظالم؛ ولذلك كان موضوع هذه الورقة هو حول ما ورد في ذلك العهد والرسالة من أساس لقضاء المظالم.

أولًا: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في عدم معرفة النخبة القانونية بالأهمية القانونية لرسالة الإمام علي للأشتر النخعي، ومدى وجود تنظيم للوظيفة القضائية وقضاء المظالم على وجه الخصوص تناولها عهد الإمام علي لواليه على مصر الأشتر النخعي.

ثانيًا: تساؤلات البحث

1- ما مكانة وثيقة رسالة الإمام علي للأشتر النخعي واليه على مصر.

2- ما ملامح نظام القضاء في تلك الوثيقة.

3- ما ملامح نظام قضاء المظالم في ذلك العهد.

ثالثًا: أهمية الموضوع وأسباب اختياره

يتمثل أهمية الموضوع وسبب اختياره في كون تلك الوثيقة تم اختيارها لتكون من وثائق الأمم المتحدة، وذلك لما ورد فيها من مبادئ إنسانية عظيمة يمكن أن تطبق في هذا العصر لا سيما ما فيها من تحقيق العدالة عن طريق الاهتمام بسياسة الرعية ونظام القضاء وأهميته في تحقيق العدالة.

رابعا: أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعريف بوثيقة عهد الإمام علي إلى الأشتر واليه على مصر.
- التعريف بملامح نظام القضاء في هذه الوثيقة.
- التعريف بملامح قضاء المظالم باعتباره من أهم وظائف القضاء في هذه الوثيقة.

خامسًا: منهج البحث وأدواته

اعتمد الباحث في بحثه هذا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على دراسة وتحليل نصوص وثيقة عهد الإمام علي – رضي الله عنه– إلى الأشتر، كما أنه باعتباره بحثا متعلقا بتاريخ وفلسفة الأنظمة القانونية فقد اعتمد البحث أيضا على المنهج التاريخي.

سادسا خطة البحث:

وعلى هذا سنقسم دراستنا في هذه الورقة إلى مباحث ثلاثة كما يلي:

- **المبحث الأول: منزلة ومكانة وثيقة عهد الإمام علي للأشتر**
- **لمبحث الثاني: نظام قضاء المظالم وأهميته في تحقيق العدالة.**
- **المبحث الثالث: دور عهد الإمام علي للأشتر في مجال قضاء المظالم.**

المبحث الأول: منزلة ومكانة وثيقة عهد الإمام علي للأشتر

وسيكون حديثنا في هذا المبحث عن المنزلة والمكانة المرموقة لهذه الوثيقة القيّمة من وثائق الحضارة الإسلامية وستناول ذلك من خلال ما يلي:

أ- مكانة الوثيقة بالنسبة لعناصر هذه الوثيقة:

ونقصد بعناصر هذه الوثيقة: منشؤها والمرسل إليه والغرض منها.

– **أما العنصر الأول لهذه الوثيقة:** وهو منشئ ومصدر هذه الوثيقة العظيمة فهو الإمام العظيم علي ابن أبي طالب – رضي الله عنه– وهو صاحب المناقب العظيمة التي لا تسع المجلدات لذكرها ويكفيه شهادة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأنه: "رجل يحب الله ورسوله" [الحديث رواه البخاري رقم (3009)].

كما قال عنه الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: "ما بلغنا عند أحد من الصحابة ما بلغنا عن علي بن أبي طالب، أي من المناقب وحسن السيرة، حتى أصبحت فضائله ومناقبه من المتواتر والتي يشهد بها القاصي والداني ولا ينكرها لا صديق ولا عدو. [1]

وهذه الفضائل والمناقب ليست بغريبة عليه وهو من تربى في بيت النبوة منذ نعومة أظافره وعاصر الوحي من بدء نزوله إلى نهايته[2]، لا سيما وأن الإمام علي قد تولى القضاء بنفسه، وتولى القضاء للنبي صلى الله عليه وآله وسلم باليمن[3]، كما مارس الفتيا وهي مصدر القضاء [4]، ويعد الإمام علي أول من جلس بانتظام للمظالم[5].

أما القيمة البلاغية لهذه الوثيقة فتكمن في صدورها من أفصح العرب بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنه تربى في حجر رسول الله وتأثر به وبالقرآن فتفجرت منه بذلك ينابيع البلاغة، حتى تم تسمية مجموع خطبه ومقالاته بنهج البلاغة وهو ما ذكر فيه هذا العهد وهذه الرسالة، والذي قال الإمام محمد عبده في مقدمته لهذا الكتاب حول عنوان كتاب نهج البلاغة: "ولا أعلم اسما أليق بالدلالة على معناه منه" [6]

– **أما العنصر الثاني لهذه الوثيقة:** فهو الشخص المرسل إليه، وهو رجل عظيم من رجال الإمام علي ابن أبي طالب المخلصين ومن سادة التابعين وهو مالك بن الحارث بن عبد يغوث الكوفي ولقب بالأشتر بسبب إصابته في عينه في معركة اليرموك وقد شارك في فتوح الشام وهو من رواة الحديث، وقد قال فيه الإمام علي لقد كان لي كما كنت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولاه الإمام علي مصر وكان هذا العهد له عندما ولاه مصر وتوفي قبل دخولها ودفن في قليوب بمصر. [7]

– أما العنصر الثالث لهذه الوثيقة: فهو عنصر الغرض منها حيث كتب الإمام علي هذه الرسالة والعهد للأشتر عندما ولاه على مصر وأعمالها، حيث تعد مصر آنذاك وما زالت من أعظم أقطار المسلمين، فهي مليئة ببركات الأرض والرجال؛ ولأهمية هذا البلد الإسلامي تظهر أهمية هذا العهد بخطورة المهمة الموكل بها صاحب هذه الرسالة وهي ولاية مصر، وهي التي كانت تعاني من جور ولاة بني أمية أيام خلافة عثمان بن عفان – رضي الله عنه– حيث قال

(1) الموسوعة الميسرة في التاريخ الإسلامي – مكتبة علاء الدين، الإسكندرية.
(2) د. محمد أسعد طلس، تاريخ العرب، دار الأندلس، بيروت، ط، 1938،ج2،ص406.
(3) القاضي محمد إسماعيل العمراني، نظام القضاء في الإسلام، مكتبة خالد ابن الوليد، صنعاء – اليمن، ط1، 1437 هـ - 2017م ص 36، د. يحيى حسين النونو، نظام القضاء عند الزيدية، دراسة مقارنة بالمذاهب الأربعة، ط1، م2004- 1425هـ، د. يحيى محمد الهاشمي، القضاء في اليمن ، مكتبة خالد ابن الوليد، صنعاء،2003- 1424هـ، ص 150.
(4) شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية اعلام الموقعين عن رب العالمين ،دار الفكر، بيروت – لبنان، ط2 - - 1379هـ - 1977م، ج 1، ص 21،
(5) د. سليمان محمد الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي، دار الفكر العربي – القاهرة ، 1979م، ص446.
(6) نهج البلاغة ، شرح الإمام الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية، دار الفجر للتراث، القاهرة، 1426هـ-2005م، ص4.
(7) تاريخ العرب، المرجع السابق ص88.

الإمام علي –رضي الله عنه – في هذا العهد " ثم اعلم يا مالك أني قد وجهتك إلى بلاد قد جرت عليها دول قبلك من عدل وجور...إلخ" [8]؛ ولذلك كان الغرض من الرسالة هي إصلاح هذه الولاية وإصلاح إدارتها بجباية خراجها وجهاد عدوها واستصلاح أهلها وعمارة بلادها.

ب– مكانة الوثيقة بالنسبة لموضوعها:

سبق أن ذكرنا أن هذا العهد كان عبارة عند كتاب توليه للأشتر عندما ولاه على مصر وهي من أعظم ولايات الإسلام، وتناولت هذه الرسالة وهذا العهد آراء عظيمة وقيمة عبرت عن نظرية الإمام علي – رضي الله عنه– في سياسة الدولة حيث تناول فيها: طبيعة الحكم وسياسته ومهمة الحاكم وكيفية انتقاء القضاة وتقسيم العمل ومهمة العلماء، وفيها هدف الحكم الإسلامي وفلسفته المتمثلة في الدفاع والأمن وهو ما عبر عنه الإمام علي" بجهاد عدوها"، وكذا الإصلاح الاجتماعي وهو ما عبر عنه الإمام علي باستصلاح أهلها، وكذا التنمية الاقتصادية وهو ما عبر عنها "بعمارة بلادها"، وكذا البرنامج لمالية الدولة التي تنفق على هذه الأبواب والمتمثلة في عبارة "جباية خراجها"، كما تناولت أصول الفكر والسلوك للحاكم وهي الشريعة ونصرة الله واتهام النفس، وتناولت على سبيل التفصيل الحديث عن السيرة الحسنة للحاكم وعلاقته مع الرعية وعدم التكبر والإنصاف والعدل، و عدم سماع الوشاة والاستشارة، ودور الوزراء وصفاتهم، ودور العلماء، والعلاقة بن طبقات المجتمع، ودور قادة الجيوش والعلاقة بهم واختيار القضاة والعمال والولاة وتنظيم أعمال الكتاب وأصحاب الديوان، ومراقبة التجارة ومحاربة الاحتكار والاهتمام بالفقراء وأصحاب الحاجات والمصالح وواجبات الحاكم وأداء الفرائض. [9]

ج– أقوال العلماء والمفكرين في مكانة الرسالة:

يذكر ميشيل هاملتون إعجابه الفائق بالسياسة الحكيمة لشخص خليفة المسلمين علي بن أبي طالب، والذي يؤكد لعماله أن يعاملوا المواطنين من غير المسلمين بروح العدل والمساواة في الحقوق والواجبات.

كما يقول المؤرخ المصري توفيق أبو العلا: "كان علي بن أبي طالب شخصية خصبة إنه كان مظهرا من مظاهر التكامل الإنساني بدأ بتطبيق برنامجه الإصلاحي في إشاعة العدل والمساواة بين أبناء الأمة الإسلامية بصرف النظر عن دينهم ومذهبهم ولغتهم ولون بشرتهم واتجاهاتهم السياسية والاجتماعية".

ويقول الكاتب المسيحي جورج جرواق: "هل عرفت إماماً لدين يوصي ولاته بمثل هذا القول في الناس بقوله فإنهم إما أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق أعطهم من عفوك وصفتك مثل الذي تحب أن يعطيك الله من عفوه وصفحه". [10]

د– اختيار الوثيقة لتكون من وثائق الأمم المتحدة:

ونظراً لأهمية الرسالة السابقة فقد اعتمدت الأمم المتحدة هذه الوثيقة؛ لتكون وثيقة من وثائقها كأحد مصادر التشريع للقانون الدولي؛ وذلك لأنها من أوائل الرسائل الحقوقية والتي تحدد الحقوق والواجبات بين الدولة والشعب والذي تبناها الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان)؛ حيث وصلت إليه هذه الوثيقة عن طريق زوجته السويدية، وقد قال الأمين العام للأمم

(8) نهج البلاغة ، مرجع سابق، ص 491 .
(9) نهج البلاغة ، مرجع سابق،ص49.
(10) الإنترنت موسوعة ويكيبديا.

المتحدة إن هذه العبارة من العهد يجب أن تعلق على كل المؤسسات الحقوقية في العالم والعبارة هي: "واشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم واللطف بهم، ولا تكونن عليهم سبعاً ضارياً تغتنم أكلهم، فإنهم صفنان إما أخ لك في الدين وإما نظير لك في الخلق" وهذه العبارة جعلت الأمين العام للأمم المتحدة ينادي بأن تدرس الأجهزة الحقوقية والقانونية عهد الإمام علي لمالك الأشتر وترشيحه لكي يكون أحد مصادر التشريع للقانون الدولي، وتم اعتماد هذه الرسالة بعد دراستها ومناقشتها وبعد مداولات استمرت لمدة سنتين في الأمم المتحدة ثم التصويت من قبل غالبية دول العالم على كون عهد الإمام علي بن أبي طالب لمالك الأشتر كأحد مصادر التشريع للقانون الدولي. [11]

المبحث الثاني: نظام قضاء المظالم وأهميته في تحقيق العدالة:

تعد ولاية القضاء عموماً من أهم وظائف الدولة في الحضارة الإسلامية لما فيها من تحقيق العدل بين الناس، كما يمثل قضاء المظالم الوسيلة الأقوى لتحقيق العدالة في حالة التفاوت الكبير في المراكز الواقعية بين الخصوم، ودراستنا في هذا المبحث ستكون عن وظيفة القضاء عموماً وقضاء المظالم خصوصاً من ناحية مفهومها وطبيعتها وشروط متوليها واختصاصاتها كما يلي:

أ- وظيفة القضاء عموماً في تحقيق العدالة:

يتمثل دور القضاء في الفقه الإسلامي كأهم وظيفة من وظائف الدولة الإسلامية، حيث مارس النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أعمال القضاء في المدينة المنورة بعد إنشاء الدولة وتحقيق أركانها من إقليم (يثرب/ المدينة المنورة)، وشعب (الأنصار والمهاجرين واليهود)، والسلطة والمتمثلة في النبوة [12]، ولقد عرّف الفقه الإسلامي القضاء بأنه: "الفصل بين الناس في الخصومات حسما للتداعي وقطعاً للنزاع بالأحكام الشرعية"، وتكمن أهمية القضاء في الإسلام في كونه رادعا لطبائع الناس في حب الاستئثار والطمع والجشع وحب السيطرة؛ ولذا قد يحصل اعتداء من الناس على بعضهم البعض، وإذا تُرك المجال للناس لاستيفاء حقوقهم بأنفسهم لصار المجتمع غابة؛ ولذلك كان من الضروري وجود هيئة يلجأ إليها الناس لفصل الخصومات وقطع النزاع واعطاء كل ذي حق حقه وهذه الهيئة تتمثل في القضاء، فالقضاء هو أهم مرتكزات الدولة المدنية، والقضاء من أعظم القربات، وذو فضل غير منكور وهو وسيلة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونصرة المظلوم وردع الظالم عن ظلمه وإيصال الحق إلى أهله. [13]

ب- مفهوم قضاء المظالم:

يعد قضاء المظالم وظيفة قضائية أوسع من القضاء العادي[14]، وتُعرف اصطلاحاً بأنها: "جبر المتظلمين إلى التناصف بالرهبة وزجر المتنازعين عند التجاحد

(11) المرجع السابق.
(12) د. محمد عبد الملك المحبشي، تطبيق مبدأ الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات، المجلة العلمية للأكاديمية اليمنية للدراسات العليا، العدد الأول- يونيو ، 2018م – 1439هـ ، ص 108.
(13) د. وهبة الزحيلي الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر المعاصر، ط4، 1425هـ - 2004م، ج 8 ص 5928، د. يحيى محمد الهاشمي، القضاء في اليمن ، مرجع سابق، ص29، د. إبراهيم عبد الرحيم، السياسة الشرعية (مفهومها – مصادرها – مجالاتها)، دار النصر للنشر والتوزيع – القاهرة، ط، دار النصر للنشر والتوزيع – القاهرة، ط5، 1427هـ - 2006م، ص 547.
(14) د. محمد عبد الملك المحبشي، الوسيط في تاريخ وفلسفة القانون دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية، مكتبة خالد ابن الوليد، صنعاء- اليمن، ط1، 1442هـ - 2021م، ص 209.

بالهيبة، وعرفه ابن خلدون: "بأنها وظيفة ممزوجة من سطوة السلطة ونصفة القضاء"[15].

ويُطلق على قضاء المظالم عدة مسميات، وهي: ولاية المظالم وديوان المظالم ومجلس المظالم وصاحب المظالم، كما يُطلق على من يتولى قضاء المظالم بولي المظالم وصاحب المظالم وناظر المظالم وقاضي المظالم، ولها مسمى واحد هو الشخص الذي يملك سلطة الفصل في الخصومات التي تدخل في نطاق هذه الولاية[16].

ونشأة قضاء المظالم المتمثل في اختصام أصحاب النفوذ، ظهرت أيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم، حيث قال: أيها الناس من كنتُ جلدت له ظهراً فهذا ظهري فليقتص منه، ومن كنت أخذت منه مالاً فهذا مالي فليأخذ منه فإني أُحب أن ألقى الله نقياً، وكما في قصة عمر ابن الخطاب – رضي الله عنه– مع والي مصر عمرو بن العاص عندما شكى له القبطي ضرب ابن والي مصر له فشكاه إلى عمر الذي دعي والي مصر هو وولده ومكّن القبطي من القصاص منه. [17]

ج– شروط قاض المظالم واختصاصاته:

يُشترط في قاضي المظالم ما يشترط في القاضي العادي مع زيادة بعض الشروط التي تناسب عمله؛ كون أحد أطراف الخصومة شخصاً غير عادي ذا نفوذ وسلطة؛ ولذلك اشترطوا في قاضي المظالم أن يكون جليل القدر نافذ الأمر عظيم الهبة ظاهر الفقه قليل الطمع كثير الورع، وكان غالباً من يقوم بهذه الوظيفة هم الخلفاء والولاة.

ولما كان قضاء المظالم غير عادي فإن اختصاصات قاضي المظالم تعددت ما بين اختصاصات قضائية وأخرى غير قضائية، كالنظر في تعدى الولاة على الرعية والنظر في جور وتجاوزات العمال" الجباة" فيما يجبون من الزكاة، والنظر في أعمال كتاب الدواوين والرقابة على أعمالهم، والنظر في تظلم المسترزقة (العمال) من نقص أرزاقهم وتأخرها، ورد الغصوب والنظر ومراقبة الأوقاف العامة والخاصة، وتنفيذ ما توقف من أحكام القضاة، والنظر فيما عجز عنه الناظرون من الحسبة في المصالح العامة ومراقبة أداء العبادات الظاهرة مثل الجمع والأعياد والحج والزكاة، والنظر بين المتشاجرين والحكم بين المتنازعين. [18].

د– الطبيعة القانونية لقضاء المظالم:

يؤكد الفقه الإسلامي التقليدي أن قضاء المظالم هو قضاء من نوع خاص وأنه قضاء متخصص، ومن خلال الاختصاصات السابقة نجد أن يتناول نوعين من الوظائف: وظائف قضائية يتمثل في فصل الخصومات، ووظائف تنفيذية تتمثل في الرقابة.

أما الفقه القانوني المعاصر، فيرى بعضهم أن قضاء المظالم نوع متخصص من القضاء نشأ تدريجاً بجوار القضاء العادي، وفيه من خصائص القضاء والتنفيذ معاً، وأن السبب الأَصلي لنشأة هذا القضاء هو بسط سلطة القانون على كبار الولاة ورجال الدولة ممن يعجز القضاء العادي عن إخضاعهم لحكم القانون، وعلى هذا التكييف يرى هذا الجانب من الفقه الحديث

(15) مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ص 222.
(16) د. صالح عبد الله الضبياني، القضاء والإثبات الشرعي في الفقه الإسلامي والقانون اليمني، ط5 1432هـ - 2011م، ص446.
(17) د عبد الكريم زيدان، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة بيروت، ص300.
(18) د عبد الكريم زيدان، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة بيروت، ص300.

أن نظام المظالم في الدولة الإسلامية قريب الشبه إلى حد كبير من نظام القضاء الإداري بمدلوله الحديث.

ويرى استاذنا الدكتور أحمد عبدالملك حميد الدين فقيه القانون العام، وفقيه القانون الإداري اليمني أن قضاء المظالم في النظام الإسلامي يُعد من الناحية القانونية عبارة عن هيئة قضائية متخصصة بالقضاء في المنازعات التي تثور بين السلطة وبين الأفراد، وكذا في المنازعات بين الأفراد إذا توافر عنصر النفوذ في أحد الأطراف، كما أن لهذه الهيئة القضائية وظيفة تنفيذيه تستدعيها طبيعة المنازعات أو القضايا الذي تتولها. [19]

المبحث الثالث: دور عهد الإمام علي للأشتر في مجال قضاء المظالم.

يُعد هذا المبحث هو المبحث الرئيسي لهذه الورقة حيث سنتناول دراسة النصوص الواردة في هذا العهد والتي تُعد أساسا لنظام قضاء المظالم، وسنذكر الظروف العامة لصدور هذا العهد كما سنتناول النصوص التي تشير إلى الوظيفة القضائية لقاضي المظالم، وكذا سنذكر النصوص التي تشير إلى الوظيفة الإدارية والتنفيذية لقاضي المظالم كما يلي:

أ- الظروف العامة لصدور هذا العهد:

عند دراسة الظروف العامة والحالة السياسية لصدور هذا العهد وهي خلافة الإمام علي -رضي الله عنه- ، حيث كانت خلافة الإمام علي تُعد مرحلة هامة في التاريخ الإسلامي ومنعطفاً خطيراً في تسلط الولاة وأعوانهم على الضعفاء من الرعية وانتقال نظام الخلافة من انتخاب حر ومباشر إلى نظام الملك وولاية العهد وقهر الناس، وظهور الظلم، فقد استغل أصحاب النفوذ من بني أمية ضعف الخليفة الثالث عثمان بن عفان وحسن نيته فسيطروا على زمام الدولة ونفوذها سواء كان في عاصمة الخلافة " المدينة المنورة"، أم في باقي الولايات كبلاد الشام، وعندما جاء عصر الإمام علي وتم انتخابه انتخاباً حراً مباشر من أهل الحل والعقد، أحس هؤلاء المتنفذون بزوال نفوذهم على يد هذا الخليفة الذي لا يخاف في الله لومة لائم ولا يخشى في الحق أحدا ولا يداهن أو يجامل، وهنا ألبوا عليه الناس وأقاموا ضده المعارضات بحجج واهية لا أساس لها من الصحة، وجعلوا فترة خلافة الإمام علي فترة غير مستقرة وهي قرابة أربع سنوات، ومع هذا فكما كان الإمام يحارب تدعيماً لشرعية خلافته، وكان أيضاً يقيم ويبني نظام الدولة يد تبني ويد تحارب، وفي هذه الظروف الحالكة يصدر هذه الرسالة وهذا العهد لواليه على مصر.

كما أن الظروف الخاصة بهذه الولاية وهي ولاية مصر جعلت لهذا العهد هذا التفصيل والاهتمام من الإمام علي حيث إن ولاية مصر من أعظم ولايات الدولة الإسلامية لما امتازت به مصر أرضا وشعبا ومناخاً ومورداً اقتصادياً هاما، ولذلك كان التنافس الشديد من الولاة على هذه الولاية من أجل الحصول على خيراتها، ونتج عند هذا ظهور ظلم أصحاب السلطة على أهلها مما جعل بوادر الثورة على ظلم الأمويين في ذلك العهد تبدأ من مصر. [20]

ب- الوظيفة القضائية لقاضي المظالم في نصوص الرسالة:

(19) د. احمد عبدالملك حميد الدين، قضاء المظالم في النظام الإسلامي،1990م،ص108.

(20) محمد كرد علي، الإسلام والحضارة العربية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، - القاهرة-، ط3، 1986م، ، ج2، ص 386، علي محمد الصلابي، اسماء المطالب في سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، دار الإيمان، الأسكندرية،2008، ص192.

سبق وأن ذكرنا الظروف العامة في عصر الإمام علي والمظالم التي كانت موجودة في عهده؛ ولذا يُعد الإمام علي هو الرائد في تولي قضاء المظالم، وكان يتولى بنفسه هذه الوظيفة، ولما كان من اختصاصات قاضي المظالم الفصل في النزاعات والخصومات التي يكون أحد أطرافها من ذوي النفوذ والتسلط؛ ولذا كان من وظائف القضاء العادي هو النظر في المظالم، حيث إن أكثر النزاعات القضائية كانت عبارة عن مظالم سابقة، وبالتالي فإن الإمام علي اهتم بوظيفة القضاء واختيار القاضي وأجرة القاضي؛ لأن هذا القضاء لن ينظر في المنازعات العادية فحسب بل سينظر أيضاً في قضاء المظالم، حيث ورد ما نصه:

"ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك في نفسك ممن لا تضيق له الأمور ولا تمحكمه الخصوم ولا يتمادى في الذلة ولا يُحصر من الفيء على الحق إذا عرفه، ولا تشرف نفسه على طمع، ولا يكتفي بأدنى فهم دون أقصاه، وأوقفهم في الشبهات وآخذهم بالحجج وأقلهم تبرما بمراجعة الخصم وأصبرهم على تكشف الأمور وأصرمهم عند اتضاح الحكم ممن لا يزدهيه إطراء ولا يستميله إغراء، وأولئك قليل، ثم أكثر تعاهد قضائه وأفسح له في البذل ما يزيل علته، وتقل معه حاجته إلى الناس، وأعطه من المنزلة لديك مالا يطمع فيه غيرك من خاصتك، ليأمن بذلك اغتيال الرجال له عندك ، فانظر في ذلك نظراً بليغاً" [21]

وقد جاءت هذه النصائح الخاصة باختيار القاضي نتيجة لأمره للأشتر بأن يفصل بين الوظيفتين الإدارية والقضائية، حيث قال: "وأجعل لرأس كل أمر من أمورك رأسا منهم لا يقتصره كبيرها ولا يشتت عليه كثيرها".

ويقول الأستاذ العشماوي أحد أساتذة القانون الدستوري بكلية الحقوق بجامعة القاهرة عن عهد الإمام علي رضي الله عنه للأشتر فيما يتعلق بالقضاء: "إن كلاما غيره في أي دستور من دساتير العالم لم يفصّل مهمة القضاة وطرق اختيارهم مثل ما فعل".

والمتأمل للنص السابق من العهد الذي يتناول اختيار القضاة، فإنه أولاً اهتم بالقضاة من حيث حسن الاختيار، وذكر صفات القضاة من سعة العلم وسعة الأخلاق والتواضع للرجوع إلى الحق وهو زاهد في نفسه غير طامع لا يحكم بالهوى إنما كما صح عنده من أدلة الإثبات بعد التأمل، وهو صبور عند عرض الخصوم حججهم وهو صارم عند ظهور الحق، كما أنه لا يتأثر بعاطفة مدح الخصوم حباً فيهم أو الخوف منهم كما أمره بمراقبة أعمال القضاة، وأخيراً فقد نبه لأمر مهم لا يصلح القضاء عموماً وقضاء المظالم خصوصاً إلا به وهو إجزال العطاء المالي للقضاة؛ ليستغنوا عن الارتشاء كما شدد في إعطاء القضاة منزلة لدى الوالي ليقطع بذلك الطريق على الوشاة وليعمل القضاة في جو هادئ. [22]

ولا شك أن ما ورد من نصوص العهد من حسن اختيار القضاة وصفاتهم وإعطائهم حقوقهم المالية ومنحهم المكانة المرموقة لدى الوالي، كل ذلك يناسب قضاء المظالم[23]، كيف لا والبيئة التي كانت فيها ولاية مصر سابقاً كانت مليئة بالمظالم، فلم يكن العهد

(21) نهج البلاغة مرجع سابق، 499.
(22) الأستاذ عبده حسن الزيات في تمهيديه علي نهج البلاغة، المرجع السابق،ص25.

(23) انظر في وظائف قاضي المظالم واختصاصاته: الأحكام السلطانية للماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ص 76، الأحكام السلطانية لأبي يعلى الحنبلي، ص 61.

السابق على أساس القضاء العادي فحسب بل كان ايضاً على أساس قضاء المظالم.

ج- الوظيفة غير القضائية لقضاء المظالم في نصوص الرسالة:

سبق أن ذكرنا أن لقضاء المظالم طبيعة مزدوجة فهناك وظيفتان: الأولى قضائية: تتمثل في فصل الخصومات والثانية: وظيفة غير قضائية تنفيذية تتمثل في تنفيذ الأحكام وأعمال الحسبة والإشراف على كتاب الدواوين والأوقاف العامة والخاصة[24]، وبالتأمل في نصوص العهد نجد الأمام علي يتناول كثيرا من النصائح والإرشادات التي تدخل في الوظيفة غير القضائية لقضاء المظالم سنسرد أهم ما ورد منها كما يلي:

أمره بالإنصاف مع الناس ومعاملة الناس على السوية دون التفرقة بينهم على أساس الدين، فإن هذه التفرقة ستؤدي إلى الظلم لا محالة، حيث قال له: "واشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم واللطف بهم، ولا تكونن عليهم سبعاً ضارياً تغتنم أكلهم، فإنهم صنفان إما أخ لك في الدين، وإما نظير لك في الخلق".

كما أرشده إلى طريق تحصين الحاكم نفسه من الغرور والظلم وذلك باستحضار ملك الله فإن هذا أدعى إلى التواضع وعدم ظلم الناس، حيث قال: "وإذا احدث لك ما أنت فيه من سلطانك أبهة أو مخيلة فانظر إلى عظم ملك الله فوقك وقدرته منك على ما لا تقدر عليه من نفسك فإن ذلك يطامن إليك من طماحك ويكف عنك من غربك ويفيء اليك بما عزب عنك من عقلك".

وأمره بالعدل والأنصاف من نفس الوالي وحذره من الظلم وعواقبه، حيث قال له: "أنصف الناس من نفسك ومن خاصة أهلك ومن فيه هوى من رعيتك فإنك إلا تفعل تظلم ومن ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عباده ومن خاصمه الله أدحض حجته وكان لله حرباً حتى ينزع ويتوب وليس شيء أوعى إلى تغيير نعمة الله وتعجيل نقمته من إقامة على ظلم، فإن الله سميع دعوة المضطهدين وهو للظالمين بالمرصاد.

كما أرشده إلى أثر العدل ورفع الظلم عن العباد والتمثل في حب الرعية للولاة وهو قرة عين الولاة حيث قال له: "وإن أفضل قرة عين الولاة استقامة العدل في البلاد وظهور مودة الرعية وأن لا تظهر مودتهم إلا بسلامة صدورهم".

كما حذره من سوء اختيار الولاة وأنه سبب الجور والخيانة وهذا من أهم خصومات المظالم حيث يقوم هؤلاء الولاة بقوتهم وصدهم بالتعدي على حقوق الضعفاء حيث قال له: "ثم انظر في أمور عمالك فاستعملهم اختبارا ولا تولهم محاباة وأثرة فإنهما جماع من شُعب الجور والخيانة"،

وأمره بالرقابة على الولاة، حيث قال له: "ثم تفقد أعمالهم وابعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم فإن تعاهدك في السر لأمورهم حدوة لهم على استعمال الأمانة والرفق بالرعية".

كما أمره بالرقابة على أعمال الكتاب وأصحاب الديوان وهي كما سبق من الوظائف غير القضائية لقضاة المظالم، حيث قال له: "ثم انظر في حال كتابك فول

(24)د. أحمد عبد الملك حميد الدين، قضاء المظالم في النظام الإسلامي، مرجع سابق، ص 219،

على أمورك خيرهم وأخصص رسائلك التي تدخل فيها مكائدك وأسرارك بأجمعهم لوجود صالح الأخلاق". [25]

الخاتمة:

وفي ختام هذا نذكر أهم النتائج والتوصيات كما يلي:

أ- النتائج:

1- أهمية وثيقة عهد الإمام علي للأشتر من حيث مصدرها الإمام علي، ومن حيث صاحبها الوالي الأشتر، ومن حيث المكان المرسل له وهي مصر، ومن حيث غرضها كونها بشأن حسن سياسة الوالي في عهده.

2- أن المواضيع التي في الرسالة تعبر عن نظرية الإمام علي في سياسة الدول من حسن واجبات الوالي وحسن سياسته لرعيته.

3- أن هذه الرسالة وما فيها من مبادئ السلام والعدل اعتمدتها الأمم المتحدة لتكون وثيقة من وثائق القانون الدولي العام.

4- أن قضاء المظالم يعد من أهم أعمال ووظائف الدولة الإسلامية وهي وظيفة غير عادية تفوق القضاء العادي كونها تفصل في الخصومات والنزاعات غير العادية وهي النزاعات التي يكون أحد أطرافها شخصا قويا.

5- أن عهد الإمام علي للأشتر يعد وثيقة مهمة وأساسا لقضاء المظالم؛ نظراً لصدورها في عهد المظالم ولما اشتملت عليه من حسن اختيار القضاة وكذا النصائح والإرشادات العامة في سياسة الدولة والكفيلة بتحقق العدل والقضاء على الظلم والمظالم.

ب- التوصيات:

1- نوصي الباحثين بالاهتمام كثيرا بدراسة سيرة الإمام علي - رضي الله عنه- لا سيما فيما يتعلق بأمور الدولة وسياسة الحكم.

2- نوصي الباحثين بالاهتمام أيضاً بدراسة عهد الإمام علي دراسة متخصصة في جوانب سياسة الدولة.

3- نوصي الدول الإسلامية والمنظمات العربية والإسلامية باعتماد هذه الرسالة لكافة الأجهزة القضائية والحقوقية والتعليمة لديهم.

قائمة المراجع:

[1] د. إبراهيم عبد الرحيم، السياسة الشرعية (مفهومها – مصادرها – مجالاتها)، دار النصر للنشر والتوزيع – القاهرة، ط، دار النصر للنشر والتوزيع – القاهرة، ط5، 1427هـ - 2006م.

[2] د. أحمد عبد الملك حميد الدين، قضاء المظالم في النظام الإسلامي،1990م.

[3] د. سليمان محمد الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي، دار الفكر العربي – القاهرة، 1979م.

[4] شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية اعلام الموقعين عن رب العالمين، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط2 . - 1379هـ - 1977م.

[5] د. صالح عبد الله الضبياني، القضاء والإثبات الشرعي في الفقه الإسلامي والقانون اليمني، ط5 1432هـ - 2011م.

[6] د. عبد الكريم زيدان، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة بيروت.

[7] عبده حسن الزيات في تمهيديه على نهج البلاغة.

[8] علي محمد الصلابي، اسماء المطالب في سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، دار الإيمان، الإسكندرية،2008.

(25) المرجع السابق،ص491.

[9] القاضي محمد إسماعيل العمراني، نظام القضاء في الإسلام، مكتبة خالد ابن الوليد، صنعاء – اليمن، ط1، 1437 هـ – 2017م.
[10] أبي يعلى الحنبلي الأحكام السلطانية.
[11] الماوردي الأحكام السلطانية، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
[12] د. محمد أسعد طلس، تاريخ العرب، دار الأندلس، بيروت، ط، 1938،ج2.
[13] د. محمد عبد الملك المحبشي، الوسيط في تاريخ وفلسفة القانون دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية، مكتبة خالد ابن الوليد، صنعاء– اليمن، ط1، 1442هـ – 2021م.
[14] د. محمد عبد الملك المحبشي، تطبيق مبدأ الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات، المجلة العلمية للأكاديمية اليمنية للدراسات العليا، العدد الأول– يونيو، 2018م – 1439هـ.
[15] محمد كرد علي، الإسلام والحضارة العربية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، – القاهرة–، ط3، 1986م.
[16] مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان.
[17] الموسوعة الميسرة في التاريخ الإسلامي – مكتبة علاء الدين، الإسكندرية.
[18] موسوعة ويكيبديا.
[19] نهج البلاغة، شرح الإمام الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية، دار الفجر للتراث، القاهرة، 1426هـ–2005م.
[20] وهبة الزحيلي الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر المعاصر، ط4، 1425هـ – 2004م.
[21] د. يحيى حسين النونو، نظام القضاء عند الزيدية، دراسة مقارنة بالمذاهب الأربعة، ط1، م2004– 1425هـ.
[22] د. يحيى محمد الهاشمي، القضاء في اليمن، مكتبة خالد ابن الوليد، صنعاء،2003– 1424هـ.